مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

مؤتمر نيويورك والامتناع الأمريكي: كيف يُمكن دفع الولايات المتحدة للانخراط في حلّ الدولتين

محمد بن ساري الزعبي

باحث

مركز الخليج للأبحاث

نقطة تحوّل دولية، وبداية جديدة لتعريف إطار السلام في منطقة الشرق الأوسط، تمحورت حول قيادة المملكة العربية السعودية لحشد مؤتمر التسوية وحل الدولتين، حيث أحيى إفراط الزخم في العملية، بالاشتراك مع فرنسا، وعداً كامناً بحل الدولتين، وأعاد التحرك الدولي نحو حل قائم على بناء قواعد لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر منذ عقود. لكن مستقبل هذ

المؤتمر ونتائجه التي اتخذت صبغة دولية غير مسبوقة تواجه عقبة واحدة، وهي امتناع الولايات المتحدة عن هذا الجهد وابتعادها عن قبوله. وفي الأصل، إذا أردنا أن نرى تجسيداً للتناقض الصرف، فلننظر إلى دور أمريكا في الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي عبر التاريخ، وهي التي نصّبت نفسها وسيطاً فيه. من جهّة، وفرت هذه الوساطة في هذا الصراع غطاء دبلوماسيا ودعما غير مشروط للإجراءات الإسرائيلية، بينما لم يطل الجانب الفلسطيني إلا أكبر عدد من (الفيتو) عبر تاريخ الأمم المتحدة، مما قوّض عملية السلام بشكل مباشر، ناهيك عن احتكار الوساطة، وإغلاق أي قناة إقليمية أو دولية للتدخّل وحل الصراع. واليوم تتوفر فرصة، ولو كانت ضئيلة، ومن الممكن أن تكون حقيقية وناجحة، في سياق الحرب على غزة، ومع بداية تحول المشهد السياسي الأمريكي المحلّي، لإعادة تقييم الدور الأمريكي، من الراعي والمتحيز، إلى الشريك الاستراتيجي متعدد الأطراف في إطار سلام إقليمي جديد.

تطرح الورقة آلية للدفع بالولايات المتحدة نحو هذا الإطار، مع تركيز خاص على موارد ذات نفوذ كبير، ولكنها غير مستغلة بالشكل الكافي، وهي الرأي العام، ومخاطبة دافعي الضرائب الأمريكيين، وجمهور (MAGA) الذي يسعى أن يجعل "أمريكا عظيمة مرة أخرى"، ومراكز الفكر والمؤسسات البحثية المؤثرة، ونظام صنع السياسات الأمريكية. تلعب هذه العناصر التي غالبا ما توصف بأنها «الأشرعة» التي توجّه سياسات الحكومة الأمريكية، مجتمعة دورًا أساسيًا في ضبط الأجندات، وتوافق آراء النخبة، وتأثير الكونغرس، ومسار استقطاب الكفاءات إلى السلطة التنفيذية، وهي تُمثل إحدى أكثر القنوات الخلفية فعالية لتعديل مسار السياسة الأمريكية عندما تكون الدبلوماسية المباشرة تجاه القضايا الدولية مقيدة ومسيّرة لمصلحة أحادية دون البقية، أو محصورة على رأي الحزب الحاكم ونخبته.

المشكلة الهيكلية، والتعامل الأمريكي المزدوج

تصوّر أمريكا نفسها ساعية للسلام في الصراع الأكثر تعقيداً في الشرق الأوسط، ملتزمة برؤية دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب. لكن سياساتها وممارساتها لا تقول ذلك، فغالبًا ما عزّزت واقعًا مختلفًا بشكل جذري، بداية من المساعدات العسكرية الثابتة غير المشروطة لإسرائيل (٣,٨ مليار دولار سنويًا)، حتى في ظلّ استمرار الممارسات الإسرائيلية العنيفة الموثّقة، واستخدام (الفيتو) ضد قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى مساءلة إسرائيل، أو وقف إطلاق النار، أو إجراء تحقيقات دولية، بل تهميش كُلّي للحقوق الفلسطينية، وما يرتبط فيه من باقي الحقوق، فحرّية الإعلام، على سبيل المثال، أصبحت مكّبلة ومستهدفة لارتباطها بالحقوق الفلسطينية، حتى التواجد الأممي والإنساني في قطاع غزة والمحميّ بموجب القانون الدولي، أصبح خطِراً ومهدداً لارتباطه بالحقوق الفلسطينية، وهذا بالتأكيد نموذج سلام مبتور قائم على مصلحة طرف دون طرف.

بناءً على ذلك، وفي الآونة الأخيرة، ربما يتّجه الفهم العام لدى دافعي الضرائب الأمريكيين من خلال ما يرونه في الإعلام من تناقضات هيكلية، نحو معاناة أمريكا من الانفصام السياسي في هذه القضية بالتحديد، بين الرؤية المعلنة والسياسة العملية، والتي تنزع بالنتيجة الشرعية عن الوساطة الأمريكية، في نظر الرأي العام الأمريكي، والعالمي، وفي نظر الشعب الفلسطيني نفسه ومعظم دول الجنوب العالمي، ويجب على أي استراتيجية مُعادٌ تقييمها أن تعالج هذه التناقضات الصارخة من خلال إعادة إرساء التماسك بين القيم والمُثل الأمريكية المُعلنة وسلوكها الدبلوماسي.

أمريكا أولاً؛ ماذا تعني في هذا السياق؟

في ظلّ الانفصام السياسي الأمريكي تجاه الصراع الإسرائيلي / الفلسطيني، تظهر تساؤلات حول مبادئ «أمريكا أولاً» و«اجعلوا أمريكا عظيمة مرة أخرى»، بداية من السياق العقائدي والأساس المنطقي الاستراتيجي لهذه المبادئ وضمن سياق هذا الصراع بالتحديد. يجب أن نوضّح لدافعي الضرائب وأصحاب هذه التوجّهات التي تفتخر بالولايات المتحدة كقائدة للمثل والقيم، أن هذا الصراع على شاكلته وإن كان بعيداً جغرافياً، قد بدأ بتعريض هذه المبادئ للتآكل، بينما يغيب إطار عمل أمريكي واضح وموازن قابل للتنفيذ بدقة لحلّ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مع الحفاظ على الحقوق السياسية والمدنية الفلسطينية، والذي يصبّ في صلب تعزيز التفوق الاستراتيجي الأمريكي بدون إنفاق أموال دافعي الضرائب على صراع طال أمده من خلال تسوية ملزمة قائمة على المصالح، تُعزز النفوذ الجيوسياسي الأمريكي، وتحمي الحلفاء، وتُقلل من الالتزامات العسكرية، وتُقيّد الممارسات العدائية. والمبرر لكل ذلك هو أن أصحاب المبادئ المذكورة سالفاً، يدفعون نحو ضمان تطبيق القيم والمثل الأميركية العليا التي تأسست عليها. كما أن حماية الحقوق الفلسطينية تتوافق تماماً، بل وتتجسد في المبادئ الدستورية الأمريكية للحرية، والكرامة الإنسانية، فأين أمريكا من ذلك الآن؟

كما أن استقرار الساحة الفلسطينية والإسرائيلية يُحرر المجال الاستراتيجي الأمريكي، ويؤمّن شرايين الطاقة والتجارة الحيوية، ويُضعف النفوذ الصيني والروسي، اللذان يتصدّران أوراق الأمن القومي الأمريكي، وعناوين الصحافة الأمريكية الموجّهة لتطمين دافعي الضرائب المؤمنين بمزاعم بلادهم كضامن للسلام العالمي. لا بد أن نعترف وبشكل قاطع أنّ السيادة الفلسطينية الشرعية على شعب فلسطين الحرّ داخل حدوده المشروعة، هو بحدّ ذاته مكسب ملموس وتطمين للمخاوف الأمريكية حول أمن إسرائيل، ونظام إقليمي مُوجّه نحو واشنطن، وليس نحو عسكرة دولية لانهائية مفتوحة نحو المنطقة، فاستمرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني سيكون دوماً بوابة لصراعات أخرى وحالة عدم استقرار مزمنة في المنطقة. إن واقع الدولتين العملي بحدود معترف بها بشكل متبادل وبرعاية أمريكية وإقليمية ودولية، وكيان سياسي فلسطيني يتمتع بأمن داخلي مستقل، وميثاق أمني إقليمي مُلزم، ومنصة إعادة إعمار وتنمية اقتصادية، قد تكون عامل تهدئة استراتيجي كبير تحتاجه المنطقة، وتفتقر له الولايات المتحدة لإعادتها إلى سُدّة دور رعاية السلام وبشكل حقيقي ومتوازن وعادل، وهذا ما يفعّل بما لا يدع مجالاً للشكّ، مبادئ «أمريكا أولاً»، و«اجعلوا أمريكا عظيمة مرة أخرى».

مراكز الفكر الأمريكية، هل هي مهمة؟

تتشكّل السياسة الخارجية الأمريكية في دوائر السياسة ومراكز الفكر بقدر ما تتشكّل في المؤسسات الرسمية، وتعمل هذه المراكز في واشنطن على النحو والأشكال التالية:

1. تعتبر هذه المراكز حاضنات للنخبة، حيث ينتقل موظفو بروكينغز، وكارنيغي، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وغيرها، على سبيل المثال، بشكل روتيني إلى مناصب في وزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وبالعكس، في دورة وظيفية مستمرة ومتطورة مع الوقت.

2. تعمل هذه المراكز كوسطاء سياسات، حيث تُشكّل مراكز الفكر حدود ما هو قابل للتطبيق سياسيًا من خلال جلسات استماع وفعاليات الكونغرس، ومقالات الرأي، والإحاطات الإعلامية المغلقة.

3. يتم تشغيل هذه المراكز كبوابات للمشاركة الدولية، وغالبًا ما تُمثّل نقطة الدخول الأولى للجهات الفاعلة الأجنبية التي تسعى إلى التأثير طويل الأمد في صنع السياسات الأمريكية، وبالعكس، حيث إنها تؤثر كذلك في صنع والتأثير على صنع سياسات دول أخرى.

4. تُعرف هذه المراكز كذلك كصُنّاع للسرديات، ويُمكن لتأطيرها لقضية ما، مثل الأمن مقابل الحقوق، وإدارة الصراعات مقابل الحلّ، أن يُعيد تعريف كيفية نظر صُنّاع السياسات إلى المصالح الاستراتيجية الأمريكية.

5. بخلاف جماعات الضغط، تُوفّر مراكز الفكر مساحة محايدة للسمعة، حيث يُمكن اختبار الأفكار الحساسة وتعديلها وصقلها وتقديمها إلى التيارات الرئيسية.

لا بد هنا من ممارسة تكتيكات إعادة صنع السياسة من منظور جديد من خلال إجراء دراسات إقليمية بالشراكة مع مراكز فكر أمريكية تُظهر المخاطر طويلة المدى على المصالح الأمريكية الناجمة عن استمرار الفصل العنصري، والنزوح الجماعي، والتطرف الإقليمي

صياغة دور أمريكي جديد ومواءمته

1. إعادة صياغة حلّ الدولتين كضرورة استراتيجية

بدلاً من طرحه كقضية أخلاقية أو إنسانية (وهو أمرٌ لا يبدو أنه يلقى صدىً رسمي يُذكر)، ينبغي وضع حلّ الدولتين في موضع يتماشى مع المصالح الأمريكية من الاستقرار الإقليمي، ومكافحة التطرف، وأمن الطاقة، واستعادة القيادة الأمريكية العالمية. لا بد هنا من ممارسة تكتيكات إعادة صنع السياسة من منظور جديد من خلال إجراء دراسات إقليمية بالشراكة مع مراكز فكر أمريكية تُظهر المخاطر طويلة المدى على المصالح الأمريكية الناجمة عن استمرار الفصل العنصري، والنزوح الجماعي، والتطرف الإقليمي. ثم تأتي خطوة تغيير الخطاب من خلال إعادة صياغة الدولة الفلسطينية كاستراتيجية احتواء لمنع تفاقم أزمة غزة إقليميًا، وتطمين مخاوف الولايات المتحدة حول أمن إسرائيل، لا تقديم الدولة الفلسطينية كهدية ورقية للفلسطينيين يمكن استعادتها أو اختطافها في أي وقت.

2. نقل النقاش من «هل» إلى «كيف»

لا يزال الخطاب الأمريكي عالقًا في نقاشات دورية حول ما إذا كان حلّ الدولتين لا يزال قابلاً للتطبيق، وهذا الغموض يخدم الوضع الراهن. لكن إحداث فارق في هذا السياق يحتاج إلى تشجيع ودعم مراكز الفكر الأمريكية بالشراكة مع المراكز العربية على قيادة فرق عمل تُركّز على تخطيط السيناريوهات وتنفيذها مثل المشاريع والبرامج التي تختص في إسرائيل والأراضي الفلسطينية التابعة لمعهد بروكينغز. ومن ثمّ جعل الحوار يدور حول الترتيبات الانتقالية، والتسلسل، والضمانات الدولية، والحوكمة، وليس حول الجدوى الفلسفية.

3. إنشاء مسار تواصل دائم مع مراكز السياسات الأمريكية

يجب أن يشمل التواصل الدبلوماسي الاستراتيجي مع الولايات المتحدة تواصلًا غير حكومي مع مراكز الفكر والجامعات وزمالات السياسات. يمكن للمملكة العربية السعودية وفرنسا وشركاء آخرين المشاركة في رعاية زمالات تُركز على السلام في مؤسسات مثل كارنيغي، ومركز الأمن الأمريكي الجديد، ومجلس العلاقات الخارجية، التي تدعم الأصوات الناقدة الدقيقة بشأن فلسطين. ومن ثمّ بناء قنوات مباشرة بين آلية المتابعة الدولية ومراكز الفكر الأمريكية الرائدة لاطلاعهم بانتظام على آخر التطورات في الملف، وطلب الملاحظات التي تتعلق بالعلاقة الجوهرية التي قد تتشكل في حال تنفيذ حل الدولتين، وتنسيق الرسائل بشأن مستقبل الدولة الفلسطينية.

4. حشد رسائل ثنائية الحزبية من خلال لغة البيانات والأمن

كان الاعتماد المفرط على الإطار الإنساني أحد أبرز إخفاقات التفاعل الدولي السابق مع الولايات المتحدة. ورغم أهميته، إلا أنه لا يُترجم دائمًا إلى قوة تشريعية. يمكن هنا تمويل أبحاث مراكز الفكر التي تربط أزمة غزة بحماية القوات العسكرية الأمريكية، والتطرف، وفقدان المصداقية، والمكانة. ومن ثمّ مناصرة قيادة الولايات المتحدة في عملية السلام كحصن منيع ضد التوسع الدبلوماسي الصيني والروسي في العالم العربي، والذي قد يزداد زخمه على حساب الأزمات التي قد تتولد نتيجة هذا الصراع اللانهائي، واستغلال كل هذه القضايا لخدمة مصالحهم.

5. مأسسة مشاركة الولايات المتحدة في آليات المؤتمر

لم تكن الولايات المتحدة راعيًا رسميًا في المؤتمر، وتعتمد مصداقيتها المستقبلية على إشراكها رسميًا أو بشكل غير رسمي في آلية أو هيكل المتابعة. هناك فرصة لدعوة مبعوثين أمريكيين سابقين، وزملاء مراكز فكر، والإعلاميين، والصحفيين، وموظفي الشؤون الخارجية في الكونغرس للانضمام إلى مجموعات عمل المؤتمر بصفة مراقبين أو استشاريين، وتنظيم موائد مستديرة ثلاثية حول السلام تضمّ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي وتستضيفها مراكز الفكر الأميركية كجزء من آلية متابعة المؤتمر.

الحفاظ على الزخم السياسي في ظلّ التحولات الداخلية الأمريكية

يُشكل مسار إعادة تقييم المشاركة الأمريكية في المؤتمر أيضًا ديناميكيات أمريكية داخلية، حيث تتزايد انتقادات الناخبين الشباب لإسرائيل ودعمهم للحقوق الفلسطينية، بينما لا يزال الدعم الرسمي للسياسة

الإسرائيلية المتطرفة راسخًا، وهذا يمثّل انقساماً بين الرأي العام الأمريكي ورأي النخبة يمكن استثماره في زيادة الزخم نحو المشاركة، ولا بد من عدم إغفال أن بعض المجتمعات المتدينة تتحدى المعتقدات التقليدية المؤيدة لإسرائيل على شاكلتها العدائية وممارستها للعنف ضد الفلسطينيين. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن انتخابات التجديد النصفي لعام ٢٠٢٦م، والانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٨م، ستُشكل برامج السياسة الخارجية، مما يجعل هذه الفترة حاسمة للتأثير. كما يجب على الجهات الفاعلة الدولية توقيت مشاركتها بما يتناسب مع هذه الموجات المحلية، وتقديم بدائل قابلة للتطبيق للسياسيين والمحللين الأمريكيين تتماشى مع الدوائر الانتخابية الناشئة. أضف إلى ذلك أن كل ممثل في مؤتمر حل الدولتين يجب أن يفعل جماعات الضغط وقنوات النفوذ داخل الولايات المتحدة بالشكل المشروع والقانوني لمواجهة وموازنة جهود جماعات الضغط الإسرائيلية وقنواتها هناك.

توصيات استراتيجية

الهدف	العمل الاستراتيجي	مسار التنفيذ
مأسسة المشاركة الأمريكية	إشراك شخصيات السياسة الأمريكية في مجموعات عمل المتابعة.	دعوة مراكز الفكر الأمريكية كشركاء معرفيين لحضور اجتماعات المتابعة.
تعديل إطار عمل نافذة أوفرتون	تمويل أبحاث حول مخاطر نظام الفصل العنصري في دولة واحدة.	التعاون مع مجلس العلاقات الخارجية، ومعهد بروكينغز، ومركز الأمن الأمريكي الجديد لوضع نماذج السيناريوهات.
الاشتراك بشكل غير مباشر	استضافة جلسات إحاطة في الكونغرس عبر مراكز الفكر.	الشراكة مع المنظمات غير الحكومية من الحزبين لنشر نتائج المؤتمرات.
تشكيل الخطاب العام	الاستثمار في تصور البيانات وتأطير السرد.	العمل مع مركز بيو، والباروميتر العربي، ومشاريع الإعلام الأمريكية.
بناء التحالفات السياسية	تفعيل الدبلوماسية العربية الأمريكية	تسهيل التحالفات العابرة للحدود الوطنية من خلال شبكات السياسات.

الخلاصة

إذا كان لاتفاقية أوسلو أن تُعلّم العالم درسا، فهو أن الدبلوماسية الرمزية دون متابعة مؤسسية تؤدي إلى التآكل، لا إلى التقدم. في المقابل، فإن الجهد الحالي من خلال مؤتمر التسوية وحل الدولتين، المتجذر في الشرعية متعددة الأطراف والمدعومة بتحالف دولي متنام، تمتلك القدرة على إعادة ضبط المعادلة. لكن هذا لن يحدث بدون إعادة تقييم للمشاركة الأمريكية. يجب أن تكون إعادة التقييم هذه استراتيجية، لا عاطفية. يجب أن ترتكز على المصالح، لا على المُثل العليا فقط. ويجب أن تُدفع من خلال البنية التحتية ذاتها التي لطالما شكّلت قوة الولايات المتحدة من الداخل، منظومة مراكز الفكر، والمجتمع المدني، وشبكات الخطاب النخبوي. لقد فتحت السعودية وفرنسا وشركاؤهما الباب، والآن عليهم التحدث بلغة صنع السياسات الأمريكية، واستخدام أدواتها الداخلية لإبقاء هذا الباب مفتوحاً.

Photo Source: UN.ORG (2025)

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre
Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center
Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64